

ثلاث وثمانين ومائة وقال الخارجه وفيها انتهى اتفاق قولهم وفيه الاقدام سوا
كان الباع واحدا او اثنين انتهى قوله ولو كان المدعي الخارجه بالاصل الخارجه
مستد فيها اذا كان المدعي في ايديهما وقتا وتاريخ احدهما اسبق وفيها اذا
كان في يدهما وقتا وتاريخ احدهما اسبق انتهى قوله والمسئلة بما لا
يعني به قوله ولو كان المدعي في ايديهما انتهى كقوله وفيه مال اذا اقام
اي الخارجه وذل والبرهان في نفسه قال شيخ الاسلام علا الدين لا سيما
في شرح الكافي واذا كانت الدار في يدي رجل فادعي رجل انها دونه
نيتها عنده لظاهر البيعة على ذلك واقام الذي في يديه البيعة انها دونه
ان لا يقضي بواحدة منهما لانها تعارض في الاثبات وليس احدهما باولي
من الاخر فكنا نرد القياس بالسنة وهو ما روي محمد بن ابي حنيفة عن ابي بصير
عن رجلين جابرا رجل ادعي ناقة في يدي رجل وقاتم البيعة انها ناقة في يدي
عنده واقام الذي في يديه انها ناقة في يديها فقصي بها رسول الله صلى
عليه وسلم الذي في يديه قوله لا على وجه الفضاخ يحلف ذو الورد الخارجه
انتهى قوله وما قاله عيسى في هذا الذي ذكره الشارح من الرد انما يتوجه
عليه عيسى لو كان عيسى شارحا للكلام محمدا اذا كان ما قاله عيسى من هذا
له لا محمد ليفر عليه من هذه محمدا انتهى قاري الهملاية قوله يصار الى
التحليف اي تحليف ذي الورد الخارجه عنده عيسى وعندنا لا يحلف لانه يقضي بها
لذي الورد فضلا استحقاق انتهى قوله وسبب ملكه لا يتكرر يعني اذا اقام
البيعة على سبع ثوب فيها لا يتكرر تسمية كغزله القطن كافة ذوالورد والي
لان ما لا يتكرر في معنى التنازع وهو لا يتكرر وكذا حكمه اللين فاذا اقام كل
واحد منهما البيعة فان هذا اللين حلت في ملكه وكذا حكمه الخارجه ان اقام
كل واحد منهما البيعة ان الجمين له صنعه في ملكه وكذا التنازع اللين والمرفق
ان نصف في ملكه وكذا الصورة اذا اقام رجل البيعة ان صورة جزء من غيره
واقام ذوالورد بيعة على مثل ذلك كان ذوالورد وفيه انتهى اتفاق قوله
وذلك مثل جلية اللين اي كما اذا قال حلت هذا اللين في ملكي انتهى فرشتا
قوله واتخاذ الجمين واللبا الخ قالوا لا تعاقب في ذلك الغوس وزبادة
الجبوب فتكدر في موضع غير يتعلق ويغوس ثانيا وكذا ذلك الجبوب تزويج
شعر فتزويج مرة اخرى انتهى قوله اذا بلاكوا الخط الشارح وهو به
اذا باي قال في المصباح اذا ابيع الثوب بعلى من باب قربة بل في بالكسر انتهى
قال مالك كاي وايجن اسمها بتهر سمي الثوب المتخذ من وبره خرقا فيرسله ليشيح
فان ابي يذول مرة اخرى ثم يبيع انتهى قوله واقراره اي واقراره ذوالورد

بالملك

بالملك الخارجه انتهى قوله وذكر في المحطاي وفي الكافي هذا خلاف ما ذكر
في المسطور واخامع الكبير وغيرهما انتهى قوله هذا اي ما في القدر ان يفي
قوله وان وقتت البيعتان في الاعتار فبدا الاعتار ليظفر عشرة الخلاف
كما ذكره ابي عبد الله انتهى قوله في المعنى ادعي رجل لفظ رجل ليس في خط الشا
وهو ثابت في المتن انتهى قوله وفيه لفظ رجل ليس في خط الشا
خواهر زاده في مسوطة اذا كانت الدار في يدي رجل فادعي رجل انها دونه
فانه يحلف ذوالورد فاذا حلف ترك الدار في يده لانه لم يحلف ان يظفر
فكان زاهم بعد اوان اقام البيعة فبينة كل منهما مسوطة على ما ادعي لان
كل واحد منهما ادعي لنفسه خارجه وسنة الخارجه مسوطة على ما ادعي
واذا سمعت بيعة كل واحد منهما تسمت الدار بينهما عندنا في حنيفة على طر
المنازعة ارباعا اصله من سهمين كما حكت الي النصف مدعي الجميع يدعي
الجميع ومدعي النصف لا يدعي الاسهم فقد تصور مدعي الجميع يدعي سهم
واحد يتكبر له بلا منازعة فبقي سهم واحد استوزع منازعتها فيه فكون
بينهما فنكسو نصفه فيصير اربعة وان شئت قلت انا محتاج الى حساب
له نصف ونصفه نصف صحيح واقل ذلك اربعة اسهم انتهى قوله ولعلنا
نظاير اي من نظايرها رجل ارض لرجل بكماله ولاخر نصفه ماله واجارة
الورثة او لم يكن له ورثة يكون المال بينهما بطريق المنازعة ارباعا عندنا في
حنيفة رضي الله عنهما وعندنا اثلثا بطل من العول انتهى قوله واضداد
يدعي به الخلاف على الكس كدبر رجل خارا واخر عمدا له ولين دفعي
احد وليي العمدة اثلثا على طريق العول وعندنا ارباعا على طريق
المنازعة انتهى وليتد ما نضمه قال في شرح الاقطع وصورة المنازعة ان كل جزء
فوق من دعوى قور سلم للاخر بلا منازعة فبقيها صاحب النصف يدعي النصف
فان نصف خلا من دعواه وسلم لصاحب الجميع والنصف الاخر استوعب منازعة ما به
يقضي بينهما نصيبين لصاحب الجميع ثلاثة ارباعها لصاحب النصف الربع
وصورة العول ان يضر به كل واحد منهما سهمه بنحو السهام كلها وتسلم اربع
على مبلغ السهام فبقيها صاحب الجميع يدعي الجميع وصاحب النصف يدعي النصف
فيحتاج الى حساب له نصف واقل ذلك سهمان فصاحب الجميع يدعي سهمين
وصاحب النصف يدعي سهمين فيقسم بينهما على ذلك انتهى اتفاق قوله
المبرات كما في امرأة ماتت وتركته زوجها واختا له وللزوج من
النصف وللأخت له وام النصف وللأخت له الام السهم الكاملة للثلاثين فتقول
الفرصة الى ستة وكانت في الاصل من ستة انتهى اتفاق قوله والورثون اذا
احتمت وصنفت التركة عنهما انتهى كرجل مات وترك له الف والورث عليه الف درهم
والآخر عليه خمسة فالالف بينهما اثلثا على طريق العول لانه حقه في الف درهم